

شيلي/بيرو: يتعين على المحاكم الشيلية تسليم ألبرتو فوجيموري أو محاكمته

رحبت منظمة العفو الدولية اليوم باعتقال الرئيس البيروفي السابق ألبرتو فوجيموري، ودعت حكومة شيلي إلى ضمان بقائه في البلاد بانتظار صدور قرار قضائي إما بتسليمه إلى بيرو أو محاكمته في شيلي.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطبيعة المنظمة والواسعة النطاق التي ارتكبت في ظل حكم ألبرتو فوجيموري في الفترة من 1990 إلى 2000، تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق المئات من حالات "الاختفاء" والإعدام خارج نطاق القضاء أثناء فترة ولايته. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفتشت أفعال التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي قوات الأمن البيروفية على مدى السنوات العشر التي قضاها ألبرتو فوجيموري في السلطة.

وفيما يتعلق بمسؤولية شيلي تجاه حالة ألبرتو فوجيموري بمقتضى القانون الدولي، قالت منظمة العفو الدولية: " يتعين على جميع الدول، ومنها شيلي، أن تمارس ولايتها القضائية لمحكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ومنها التعذيب، وأن تتعاون في عملية التحري عن الأشخاص المتورطين في تلك الجرائم والقبض عليهم وتسليمهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسيتهم وعن مكان ارتكاب الجرائم".

و تتوافق هذه الالتزامات الدولية مع معاهدة التسليم المعقودة بين بيرو وشيلي في العام 1932، والتي تنص على أن الجرائم ضد المجتمع من قبيل "القتل وتشويه الأعضاء وإلحاق الإصابات البليغة" لا يمكن اعتبارها "جرائم سياسية" لغايات الموافقة على التسليم.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه يتعين على السلطات الشيلية إما أن تحترم أي طلب يُقدم من بيرو لتسليم ألبرتو فوجيموري، أو القيام بواجبها نحو التحقيق معه ومقاضاته في شيلي.

خلفية

قُبض صباح اليوم في شيلي على ألبرتو فوجيموري، رئيس بوليفيا خلال الفترة 1990 إلى 2000، وهو محتجز الآن قيد الاعتقال الوقائي. ويواجه الرئيس البيروفي السابق تهماً تتعلق بالفساد وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في بيرو.